الانتقالي وحرب الاقتصـــــاد

اقتصاديون: قرارات الانتقالي تاريخية وستخفض أسعار صرف الريال

كيف أحبط الانتقالي الجنوبي مؤامرات شرعية الإخوان؟

«الأمناء» قسم التقارير:

تخاذلت الشرعية اليمنية، التي يسيطر عليها جماعة الإخوان، عن أداء مهامها، وتخلت - كعادتها المريبة - عن مسؤولياتها، وتآمرت على المواطن الجنوبي، وحاولت محاصرته اقتصاديا، وتركت العملة المحلية تتدهور سريعا في إطار جهودها الهدامة التي لا تكف عن بذلها في كل وقت.

تدهورت قيمة العملة المحلية حتى بلغ سعر الدولار 1069 ريالا، وهو رقم يحدث لأول مرة في التاريخ، نتيجة تعمد شرعية الإخوان إهمال واجباتها، الأمر الذي يجلب على الاقتصاد الجنوبي أزمة يصعب الفكاك منها، أو التغلب على آثارها السلبية، وأبرزها الارتفاع الجنوني في أسعار السلع إلى درجة يعجز معها المواطن البسيط عن توفير احتياجاته المعيشية الضرورية.

واستشعر المجلس الانتقالي الجنوبي - كعادته - مسؤولياته العظمى تجاه المواطن الجنوبي، فسارع إلى بذل الجهود للتصدي لهذه المشكلة بمبادرات جادة استهدفت وقف تدهور العملة المحلية، وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطن الجنوبي.

وانطلق الانتقالي في تحركاته من حقيقة أنه الراعي المؤتمن على مصالح شعب الجنوب، وحامل قضيته العادلة على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، كما أنه الممثل الشرعي له أمام جميع المحافل.

وهذا ليس جديدا على المجلس الانتقالي الجنوبي ورئيسه الرئيس عيدروس الزُبيدي، الذي حرص على عقد سلسلة مهمة من الاجتماعات بالعاصمة عدن ضمت اللجنة الاقتصادية العليا للمجلس، ومديري شركات الصرافة، وجمعية الصرافين الجنوبيين، ورؤساء فروع البنوك التجارية العاملة في العاصمة عدن.

وشهد أمس الأول آخر هذه الاجتماعات، الذي استهله الرئيس الزُبيدي معربا عن شكره لجميع الاقتصاديين، لتحملهم مسؤولية إصلاح الخلل المالي والاقتصادي الذي خلفته الحكومة، وسد الفراغ الكبير الذي سببه غياب البنك المركزي عن الوفاء بدوره، وعدم تحمله مسؤوليته الوطنية تجاه التدهور المتسارع للعملة.

ووضع الرئيس الزُبيدي يده على موضع الداء، وأحسن تشخيص أسباب ذلك التدهور، مؤكدا أن فساد الحكومة، وعدم قيامها بواجباتها، وعدم عودتها إلى العاصمة عدن، هو السبب الرئيس فيما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من تدهور تاريخي.

وبكلمات لا تفارقها مشاعر الأسى والحزن، أعرب الرئيس الزُبيدي عن قلقه الشديد؛ لأن الحكومة وبعض وزرائها ليس لديهم أي ضمير وطني أو استشعار للمسؤولية، وما يعانيه المواطن البسيط من ظروف معيشية صعبة، فتركوا المواطن يفترش الأرض، ويلتحف السماء، ولا حياة لمن تنادي!

وشدد الرئيس الزُبيدي على ضرورة الضرب بيد من حديد على أيدي العابثين بقوت المواطن في محافظات الجنوب.

وقال الرئيس القائد عيدروس الزبيدي، الذي ترأس الاجتماع الاقتصادي، إن «الحكومة وبنكها المركزي تخليا عن مسؤولياتهما للحد من الكارثة الاقتصادية التي تعانيها البلاد". مشيرا إلى أن «فساد الحكومة، وعدم قيامها بواجباتها المنوطة بها، وعدم عودتها إلى العاصمة عدن، هي السبب الرئيس بما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من تدهور تاريخي».

وخرج الاجتماع بعدد من القرارات للحد من استمرار تدهور قيمة العملة المحلية وتخفيض أسعار الصرف.

وتضمنت تلك الإجراءات قرارات البدء بتخفيض تدريجي لسعر الصرف وبواقع 5 ريالات يوميا لمدة خمسة أيام، بدءا من يوم الثلاثاء المنصرم، حتى يصل سعر صرف الريال السعودي إلى 240 و242 ريالا يمنيا، بالإضافة إلى تشكيل لجنة المدفوعات برئاسة رئيس الغرفة التجارية والصناعية في عدن وممثلين عن اللجنة الاقتصادية العليا والبنوك التجارية وجمعية الصرافين، والتزام فروع البنوك ومحلات الصرافة بعدم نقل أو ترحيل العملة الأجنبية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي.

كما تضمنت الإجراءات وضع سقف معين للتحويلات النقدية بين المناطق المحررة وغير المحررة، تم تحديده بواقع 2000 دولار لكل عميل، ووضع إجراءات عقابية صارمة ضد المخالفين.

ووصل سعر صرف الدولار الأمريكي في عدن الى 1070 ريالا يمنيا، فيما بلغ سعر صرف الريال السعودي 280 ريالا يمنيا، وهي أعلى أسعار للصرف يشهدها في تاريخه، وتنذر بكارثة اقتصادية ومعيشية باتت محققة، لا سيما مع قرار حكومي برفع سعر صرف الدولار الجمركي من 250 ريالا إلى 500 ريال.

ونتيجة لجهود المجلس الانتقالي واصل سعر الدولار الأمريكي التراجع مع افتتاح تعاملات الثلاثاء، في أسواق الصرافة.

وفي أمس الأول، واصل الدولار الأمريكي والعملات العربية، تراجعها السريع، في أسواق الصرافة، ضمن النتائج الإيجابية لقرارات المجلس الانتقالي لضبط أسواق الصرافة.

ولا يزال المجلس الانتقالي وقياداته يسهرون على حل مشكلات الوطن الجنوبي التي تفننت الشرعية الإخوانية الإرهابية في إيجادها وتضخيمها لتضييق الخناق على المواطن الجنوبي، غير أن مؤامراتها كلها سقطت وانهارت أمام إصرار المواطن الجنوبي على استعادة حقوقه، ووقوفه صفا واحدا وراء المجلس الانتقالي.

قرارات تاريخية

فيما رأى أكاديميون ومحللون اقتصاديون أن القرارات التي خرج بها اجتماع عقد الاثنين، بين قيادة المجلس الانتقالي واللجنة الاقتصادية العليا وممثلي البنوك التجارية وشركات الصرافة وقيادات أمنية في العاصمة عدن، تاريخية ويمكن لها أن تساهم في تخفيض أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني.

وأكد الأكاديمي والمستشار الإعلامي للرئيس عيدروس الزُبيدي الدكتور صدام عبد الله أن المجلس الانتقالي يعمل على إيجاد حلول عاجلة لإيقاف الانهيار الاقتصادي وتدهور العملة.

وقال د.صدام في تغريدة على منصة (تويتر): «رغم عدم سيطرة المجلس الانتقالي على الموارد المالية التي تعبث بها قوى نافذه فاسدة لما تسمى بالشرعية، وهي من تتحمل انهيار العملة، إلا أن الرئيس الزُبيدي أجرى لقاءات اقتصادية عديدة آخرها اليوم (الاثنين) ونتج عنها إصدار قرارات ملزمة التنفيذ بهدف الحد من انهيار العملة».

بدوره، قال الدكتور مساعد القطيبي، وهو أستاذ محاضر في كلية الاقتصاد بجامعة عدن، إن تلك «القرارات تعد تاريخية ويمكن أن تسهم بشكل كبير في وقف تدهور سعر صرف العملة المحلية الذي وصل إلى مستويات خطيرة تنذر بانهيار وشيك لقيمة العملة المحلية».

وأضاف في حديث لـ(إرم نيوز): «نجاح مثل هذه القرارات مرتبط بمستوى تنفيذها عمليا ودون هوادة أو تهاون، ونأمل أن تسندها حملة أمنية كبيرة وصارمة لضرب كل من يحاولون إفشالها من خلال المضاربة في السوق السوداء بالعملات أو عدم التجاوب بشفافية ووضوح مع ما تطلبه لجنة المدفوعات من بيانات مالية وغيرها من مختلف شركات ومنشآت الصرافة».

من جانبه، قال الباحث والمحلل الاقتصادي وحيد الفودعي إن «قرارات الانتقالي خطوة في الاتجاه الصحيح وتتطلب أن تكون بالتنسيق بين البنك المركزي والأجهزة الأمنية في المحافظات المحررة مثل: مأرب، شبوة، حضرموت، تعز».

وأكد الفودعي في تصريح لـ(إرم نيوز) ضرورة: «تفعيل دور أجهزة المخابرات والأمن القومي في ضبط السوق والحد من المضاربة بالعملة».

فيما رأى الباحث المهتم بالشؤون الاقتصادية أيمن العاقل أن «القرارات صائبة ولا بد منها، ويمكن لها أن تخفض أسعار الصرف إلى 240 ريالا بل وما دون ذلك، في حال تم تطبيقها فعليا، وفي حال تطبيق البنك المركزي الإجراءات التي أعلن عنها».

وأشار العاقل في تصريح لـ(إرم نيوز) إلى أن: «الأسباب الحقيقية لما يجري حاليا في أسعار الصرف هي سياسية بامتياز، فضلا عن ضعف الرقابة والإدارة والسياسة المالية والنقدية لدى مركزي عدن، وبات الوضع فعلا يحتاج إلى استخدام القوة لضبط السوق ووضع حد لأولئك المضاربين بالعملة».